منظمة التعاون الإسلامي

البيان الختامي
لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة على المستوى الوزاري في نيويورك
يوم 26 سبتمبر 2018 (الموافق 16 محرم 1440هـ)

البيان الختامي
لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الإسلامي
المنعقدة على المستوى الوزاري في نيويورك
يوم 26 سبتمبر 2018 (الموافق 16 محرم 1440هـ)

عملاً بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والمسؤولية التاريخية والأخلاقية للأمة الإسلامية بدعم أبناء الشعب الفلسطيني؛
وإذ يؤكد مجدداً الصبغة المركزية للقضية الفلسطينية والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، وعزمها على الدفاع عن الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال والاستيطان والفصل العنصري والتطهير العرقي الإسرائيلية؛
وإذا يشدد على المهمة الأساسية لمنظمة التعاون الإسلامي والمتمثلة في حماية مدينة القدس الشريف ووضعها التاريخي والقانوني ومكانتها الروحية، **ويؤكد** أن القدس الشريف سيظل عاصمة أبدية لفلسطين وفقاً لما أعلنته القمة الإسلامية الإنسانية السادسة، **ويعرب عن رفضه** لجميع محاولات المساس بحق أبناء الشعب الفلسطيني في كامل سيادته على القدس الشريف؛
وإذ يؤكد مكانة القدس الشريف في قلب ووجدان المسلمين والمسيحيين في سائر أرجاء العالم، باعتباره يأوي أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومنه بدأ بالنبي محمد، صلى الله عليه وسلم، معراجه، ويضم مكان ميلاد النبي عيسى، عليه السلام، **ويعرب** عن تصميمه على التصدي لأي خطوة من شأنها المس بالوضع التاريخي والقانوني والديني أو السياسي لمدينة القدس الشريف؛
وإذ يؤكد مجدداً التزامنا بالسلام العادل والشامل المبني على أساس حدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية وطبقاً للمعايير المعترف بها دولياً ومبادرة السلام العربية لعام 2002 التي أيدتها القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عُقدت في مكة المكرمة عام 2005؛
وإذ يشير إلى تمسكنا بجميع القرارات الصادرة عن الدورات العادية والاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي حول القضية الفلسطينية والقدس الشريف، وخاصة منها القمة الإسلامية الاستثنائية السادسة والدورة الطارئة لمجلس وزراء الخارجية حول القدس الشريف التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يوم 13 ديسمبر 2017 في أعقاب اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، استجابة للتطورات الخطيرة في دولة فلسطين والتي انعقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يوم 18 مايو 2018؛

وإذ يشيد بمبادرة فخامة السيد/ رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، بعقد القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة؛

وإذ يأخذ في الحسبان القرارات الصادرة عن القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة وخاصة فيما يتعلق 1) بإنشاء لجنة دولية مستقلة للخبراء وللتقصي حول الجرائم والمذابح التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في حق المتظاهرين السلميين العزل في قطاع غزة، و 2) اتخاذ التدابير اللازمة لفرض قيود اقتصادية على البلدان والمسؤولين والبرلمانات والشركات أو الأفراد الذين يعترفون بضم إسرائيل للقدس الشريف وتتبع قرار الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس الشريف، أو معالجة أي تدابير ترتبط بتكريس الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين المحتلة، و 3) إنشاء صندوق وقف إنمائي من أجل توفير المزيد من الدعم للاجئين الفلسطينيين وللبلدان التي تأويهم ولتقوية الدعم الجماعي للدول الأعضاء وضمان توفير التمويل المتماسك والمستدام لعمليات الأونروا؛

وإذ سيذكر البيان الختامي للاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري والذي استضافته الجمهورية التركية في إسطنبول يوم 1 أغسطس 2017 والذي انعقد في أعقاب الأعمال الاستفزازية الإسرائيلية بما في ذلك قيامها بإغلاق باحة المسجد الأقصى واستخدام القوة الفتاكة والمفرطة في حق المصلين الفلسطينيين المسالمين؛

وإذ يشيد بالقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وعاصمة دولة فلسطين القدس الشريف والصادرة عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت يومي 5 و6 مايو 2018 في دكا:

1. **يرحب** باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارات بشأن وضعية القدس والتي قدمتها كل من تركيا بصفتها رئيسة لمؤتمر القمة الإسلامي، واليمن بصفتها رئيس للجامعة العربية، إلى الدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة الأمم المتحدة التي عُقدت يوم 21 ديسمبر 2017، وللقرار المتعلق بحماية المدنيين الفلسطينيين والذي قدمته تركيا بصفتها رئيسة لمنظمة التعاون الإسلام، والجزائر بصفتها رئيسة للجامعة العربية إلى الدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت يوم 13 يونيو 2018، **ويشيد** بدعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذه القرارات.
2. **يؤكد مجدداً** دعمه الدؤوب لأبناء الشعب الفلسطيني في سعيهم لنيل حقوقهم الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم

الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

3. **يندد** بالقيود والعمليات الاستفزازية التي تمارسها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، داخل فلسطين المحتلة وخاصة داخل الحرم الشريف، كما نندد باستخدام قوات الاحتلال للقوة الفتاكة والمفرطة وغير المتناسبة والعشوائية في حق المدنيين الفلسطينيين العزل، وخاصة في قطاع غزة، منذ بداية مسيرة العودة الكبرى، الأمر الذي أسفر عن حدوث مذبحة سقط من جرائها أكثر من (167) مدنياً فلسطينياً و16000 جريح.
4. **يندد كذلك** بالسياسات والممارسات غير القانونية الحالية للحكومة الإسرائيلية، بما فيها عملية الإغلاق غير القانونية واللاإنسانية لغزة وبناء مستوطنات جديدة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويدمر آفاق حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 وآفاق السلام في المنطقة.
5. **يؤكد** أن أي تدابير أو تشريعات تسنها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بخصوص القدس الشريف تعتبر غير مشروعة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق "بقانون يهودية الدولة الوطنية" الذي أقره الكنيسيت يوم 19 يوليو 2018، والذي يؤكد أن المستوطنات اليهودية قيمة وطنية، ويَعدُ بتشجيع وتعزيز جهود الاستيطان وتخفيض مرتبة اللغة العربية كلغة رسمية إلى وضع خاص واقتصار الحق في تقرير المصير الوطني على اليهود فقط، وهو ما يضفي بالتالي شرعية على نظام الفصل العنصري الفعلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني.
6. **يؤكد مجدداً** دعمه للمبادرة السياسية الفلسطينية التي قدمها فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس فلسطين، إلى مجلس الأمن الدولي يوم 20 فبراير 2018.
7. **يدعو** المجتمع الدولي إلى النهوض بدور سياسي أكثر فاعلية من أجل وضع حد للنزاع وتعزيز مسؤولياته لضمان احترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك توفير الحماية للسكان المدنيين والعمل وفق الالتزام القانوني والأخلاقي لضمان مساءلة إسرائيل على جرائمها وانتهاكاتها المستمرة لحقوق أبناء الشعب الفلسطيني.
8. **يدعو كذلك** الدول الأعضاء إلى تقديم جميع أشكال الدعم لضمان مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على جرائمها، وحماية الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته.

9. **يشيد** بصمود أبناء الشعب الفلسطيني في القدس والذين يحمون المدينة نيابة عن الأمة الإسلامية، ويؤكد دعمه وإعجابه بقوتهم وتماسكهم، ويدعو جميع الأعضاء إلى تقديم المساعدة العاجلة للشعب الفلسطيني من أجل التخفيف من معاناتهم ودعم جهودهم، وخاصة في أعقاب قرار الإدارة الأمريكية الأخير قطع المساهمات المالية عن مستشفيات القدس الشرقية.
10. **يعتبر** جميع القرارات الأحادية الجانب لأي دولة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات إليها، أمراً لاغياً ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وخاصة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 (1980) الذي دعا إلى سحب مثل تلك البعثات من المدينة المقدسة.
11. **يعرب مجدداً** عن رفضه للقرار الأحادي الجانب للإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس لما يسمى بعاصمة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ويندد بافتتاح السفارة الأمريكية في القدس الشريف يوم 14 مايو 2018، ويعتبر ذلك بمثابة تخلي الإدارة الأمريكية عن رعاية عملية السلام وعملاً استفزازياً وعدائياً ضد الأمة الإسلامية، وهو ما يشجع الحكومة الإسرائيلية على مواصلة سياساتها الخرقاء، بما في ذلك في قطاع غزة، ويطلب من الإدارة الأمريكية التقيد بقرارات مجلس الأمن الدولي وبجميع القرارات الدولية الأخرى الصادرة بشأن مدينة القدس الشريف.
12. **يندد** بنقل غواتيمالا لسفارتها في إسرائيل إلى القدس الشريف يوم 16 مايو 2018، ويرحب بقرار باراغواي سحب سفارتها من مدينة القدس الشريف المحتلة إلى تل أبيب، ويطلب من حكومة غواتيمالا أن تحذو حذو الباراغواي والتراجع عن قرارها، ويدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إقامة سفاراتها في القدس الشريف.
13. **يؤكد مجدداً** عزمه على اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية وغيرها ضد البلدان التي تعترف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل ونقل سفاراتها إليها.
14. **يحث** جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وقف وارداتها من الحبهان (الهيل) من غواتيمالا وعدم القيام بزيارات رفيعة المستوى إلى هذا البلد وإلى عدم تنظيم فعاليات ثقافية أو رياضية أو فنية مشتركة معها إلى حين التزام هذا البلد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 (1980).
15. **يطلب** من الأمانة العامة استكمال عملية إنشاء لجنة دولية مستقلة من الخبراء لتقصي جرائم ومذابح القوات الإسرائيلية في حق المتظاهرين السلميين العزل في قطاع غزة.

16. **يحث** أيضاً الأمانة العامة على وضع توصياتها بشأن التدابير الملائمة لفرض قيود اقتصادية على الأطراف التي تعترف بضم إسرائيل للقدس الشريف، وتتبع قرار الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس الشريف أو التعامل مع أي تدابير تتعلق بتكريس الاستيطان الإسرائيلي بشأن فلسطين المحتلة.
17. **يجدد** مطالبته بضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بسبل عديدة من ضمنها نشر قوات حماية دولية.
18. **يأخذ** في هذا السياق علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة الأممية بموجب قرار الجمعية العامة رقم: A/RES/ES-1-/20 الذي يتناول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويقدم مقترحات حول السبل والوسائل اللازمة لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم ورفاههم والرازحين تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك إصدار توصيات لوضع آلية دولية لحمايتهم.
19. **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام على نحو تام بدعم القضية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية بالنظر إلى الأهمية البالغة التي تكتسبها بالنسبة للأمة الإسلامية، ويدعو إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير ضد كل من لا يمتثل لذلك.
20. **يشيد** بدور الأونروا التي تقدم خدمات حيوية لما يناهز 5.3 مليون لاجئ فلسطيني.
21. **يؤكد** أن توفير الحماية والرفاه للاجئين الفلسطينيين مسؤولية ملقاة على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى حين إيجاد حل عادل بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948).
22. **يعرب** عن بالغ أسفه إزاء القرار الأخير غير المسؤول للإدارة الأمريكية القاضي بقطع مساهمتها في الأونروا والذي ستكون له تداعيات وتطورات إنسانية وخيمة.
23. **يحث** الأمانة العامة على استكمال جهودها بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية من أجل تفعيل صندوق الوقف الإنمائي بغية توفير المزيد من الدعم للاجئين الفلسطينيين وللبلدان التي تأويهم، ولتعزيز الدعم الجماعي للدول الأعضاء وضمان التمويل المتماسك والمستدام لعمليات الاونروا، وذلك طبقاً لما ورد في نص البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية السابعة التي عقدت في إسطنبول يوم 18 مايو 2018.
24. **يشجع** الدول الأعضاء على تقديم مساهماتها المالية في صندوق الوقف الإنمائي من أجل سد العجز المالي لدى الأونروا.
25. **يحث** بقوة جميع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم دعمها ومساعدتها الاقتصادية والاجتماعية والفنية والمادية لأبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة منهم

اللاجئون الفلسطينيون ولدولة فلسطين، وذلك بغرض تعزيز التجارة وبناء اقتصاد فلسطيني مستقل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين.

26. **يكلف** الأمانة العامة بإعداد خطة عمل لتحديد السبل القانونية والسياسية والتشريعية الكفيلة بمواجهة ووقف نظام الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي وصياغة نهج متعدد الأطراف وذي مصداقية لتسوية الصراع طبقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

27. **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره واتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لذلك.